الصراع الحقيقي

محمد عبدالجليل

جوهر الصراع الحقيقي في عالمنا كان ولازال بين قلة تستأثر وتستحوذ على كل شيء ، وكثرة لا تملك أي شيء غير قوة عملها الرخيص ، وهذا هو القانون الرئيسي الذي ظل لقرون يتحكم في حياة البشر ، ومن جرائه حدث التفاوت بين مستويات حياة الناس ، وظهرت من جرائه ، كل صور الاستعباد والاستغلال والاحتكار ، والظلم والاستبداد والطغيان ، ونزعات الهيمنة والسيطرة من قبل الاقليات المتسلطة والمتحكمة برقاب الناس على الاكثريات السكانية في كل انحاء المعمورة .

جرى ذلك كله منذ ان تضخمت بعض العائلات في ملكياتها وثرواتها ، وأخذت في سيطرتها شكل الدولة الراعية لشؤون الناس وهما ، تارة باسم الاديان وتارة أخرى باسم المثل والقيم الانسانية العامة.

وحملت وسائل الاعلام والصحافة في مختلف المراحل على عاتقها الترويج لتلك الاوهام من الصراعات الهامشية والثانوية ، وتجنب ملامسة جوهر الصراع الحقيقي واطرافه الحقيقية ، وهذا هو سر القطيعة القائمة بين هذه الوسائط وبين عامة الناس ، لعلمها في كثير من الاحيان بانها لا تقدم الحقيقة وتسبر اغوارها بما فيه الكفاية ، وبدلا عن ذلك تمارس التضليل والزيف وخداع الناس دائما .

وفي لوحة الصراع العالمي القائم ، كانت ولازالت الدول الكبرى تسعى في صراعاتها الى نهب ثروات الدول الصغرى من مواد خام هي أكثر احتياجا لها في صناعاتها وفي حياتها ، وهي لا تنظر الى هذه البلدان الا كونها مجرد أسواق لمنتجاتها ، ومناطق نفوذ وقواعد عسكرية ، تمكنها من ديمومة هذه السيطرة والنفوذ وممارسة الوصاية على حكامها قبل شعوبها ، بعد ان ضمنت ولاءهم لها ، وبعد ان سلبوا حريتهم واستقلالهم وسيادتهم على أراضيهم وثرواتهم ، وصاروا عاجزين عن تقرير مصيرهم ومستقبلهم كشعوب وكأوطان .

فعالمنا اذا عالم غير عادل وينبغي لكل شعوب العالم من تغييره لصالح كل شعوب الأرض ، ليسود عالمنا السلام والأمن والاستقرار ، ولن يتحقق ذلك إلا بعدم انجرارنا الى أي من الصراعات الهامشية والوهمية والثانوية ولنبقى على جوهر الصراع الحقيقي بين طرفي المعادلة الرئيسية في عالمنا : اقلية وأكثرية لتسود العدالة الاجتماعية والمساواة ولينتزع الجميع حقوقهم كاملة دون استثناء .

اتفاق (مكة) الفلسطيني

رحلة الألف ميل تبدأ بـ (خطوة) .. !!

عارف محفوظ

مؤخراً ، وعلى هامش الاتصال الهاتفي الذي تلقاه فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ومؤسس الدولة اليمنية الحديثة من نظيره الفلسطيني الرئيس محمود عباس (ابو مازن) رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، جددت دولتنا الفتية والوليدة - الجمهورية اليمنية - تهنئتها الصادقة ومباركتها الأكيدة للنجاح الكبير وغير المتوقع الذي تكللت به أعمال ووقائع الحوار الفلسطيني - الفلسطيني الداخلي الذي عقد خلال الايام القليلة الفائتة في الأراضي المقدسة للأمة العربية والاسلامية (خيرامة اخرجت للناس اجمعين) وتحديدا بين ربوع مدينة (مكة المكرمة) ورحابها الطاهرة في ظل الرعاية الكريمة والعناية السامية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة .

وخلال الاتصال الهاتفي الذي اطلع خلاله فخامته أو بالاحرى استمع عبر نبراته الاثيرية الحميمة والسريعة من الرئيس ابو مازن الى تفاصيل اولية وعاجلة بشأن مضامين الحوار الفلسطيني - الفلسطيني ووقائعه وفحوى جلساته والنتائج الايجابية التي تمخضت عنه ، فقد سارع الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الى التعبير عن ارتياحه البالغ وتثمينه العالي لمجمل الجهود الرائعة والمساعي الخيرة والنبيلة التي بذلت بهدف تقريب وجهات نظر الفرقاء الفلسطينيين ووقف الاقتتال والتناحر وحقن الدماء الفلسطينية في المقام الاول وباعتبار مثل هذا الامر المؤسف والأليم بمثابة (خط احمر) لا يمكن بأي حال من الاحوال تجاهله او القفز عليه مهما بلغت نقاط الإختلاف وحدود التباين ازاءه مشيدا فخامته في هذا السياق بالحرص الكبير والالتزام المسؤول وغير المسبوق الذي تحلت به رموز الحوار وعناصره الرئيسية وبالذات قيادات وكوادر كل من حركات التحرير الوطني الفلسطينية (فتح) بزعامة الرئيس محمود عباس (ابو مازن) رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وحركة المقاومة الاسلامية الفلسطينية (حماس) بقيادة السيد خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة .

الوفاق والوحدة الوطنية

ولئن كان الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قد وصف اتفاق (مكة المكرمة) الفلسطيني الاخير بانه يشكل خطوة ايجابية ومتقدمة على الطريق الصحيح واعرب عن أمله في ان يسهم هذا الاتفاق التاريخي في حقن الدماء وترسيخ مناخات الوفاق والوحدة الداخلية بين أبناء الوطن الواحد والقضية الواحدة وان يجري توجيه السلاح صوب الاعداء الحقيقيين للشعب الفلسطيني ولقضيته العادلة وحقوقه المشروعه وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف .. فان الاخ الرئيس لم ينس ان يعبر ايضا في اتصال مماثل عن شكره العميق وتثمينه العالي للجهود والمساعي الكبيرة والمخلصة التي بذلتها القيادة السياسية في المملكة العربية السعودية الشقيقة ممثلة بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بغية انجاح (لقاء مكة) وتحقيق وترجمة الأهداف المرجوة من انعقاده مؤكدا فخامته في هذا الصدد ان هذه المساعي النبيلة والصادقة ليست غريبة عن شخص خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز المشهود له بمواقفه القومية والعروبية الاصيلة والثابتة ناهيك عن ما يتمتع به جلالته من سمات وسجايا انسانية واخلاقية رفيعة أساسها الاتزان والرصانة وعنوانها التسامح والحكمة والعفو عند المقدرة .

وعلاوة على ان اتفاق مكة الفلسطيني قد قوبل بترحيب عربي وارتياح اقليمي وعالمي واسعين فانه من الاهمية بمكان الاشارة هنا الى ان اجتماع القيادات الفلسطينية في مكة المكرمة قد انعقد في ظل ظروف وتطورات اقليمية وقومية ودولية بالغة الدقة والحساسية ، زد على ذلك ان نجاح هذه الاجتماعات يمثل بحد ذاته مكسباً رائعاً ومتقدماً من شأنه ان يمهد معه الارضية المناسبة والاجواء الداعمة كذلك لنجاح القمة العربية المقبلة المقرر عقدها في العاصمة السعودية - الرياض - أواخر شهر مارس القادم

النجاح وحده لا يكفي

وعموماً .. وقياساً الى ان اتفاق (مكة) الفلسطيني الذي ابرم بين قيادات الفصائل الفلسطينية (حركتي فتح وحماس) في الآونة الاخيرة كان ولا يزال وسيظل يشكل حدثا كبيرا وتطورا بالغ الاهمية في حياة المجتمع الفلسطيني إجمالا - أرضا وإنسانا ، حقوقا ومقدسات ، نضالا وقضية .. وفي الوقت الذي نؤكد معه هنا ان النجاح الواضح لهذا الاتفاق بين الفرقاء الفلسطينيين وحده لا يكفي وان الضرورة تقتضي من الجميع العمل على وضع بنود (اتفاق مكة) واحكامه موضع التنفيذ الفعلي والترجمة الحقيقية وبعيدا عن وضع وتبني الشروط التعجيزية والاشتراطات المسبقة من قبل أي طرف كان وهو الأمر الذي يتطلب من القيادات والرموز السياسية والاجتماعية والفصائل الفلسطينية الارتقاء الى مستوى المسؤولية التاريخية والوطنية والعمل على مواجهة مجمل التحديات والتهديدات الحقيقية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية في الظروف الراهنة والتي لا نبالغ اذا قلنا انها كانت وستبقى الاكثر من غيرها من حيث التعقيد والخطورة .

حتى لا نسرف على أنفسنا وشبابنا في شبوة

علي عبدربه غزال

أشار الاخ علي محمد المقدشي محافظ شبوة رئيس المجلس المحلي في سياق تصريحاته الصحفية التي تناولتها وسائل الاعلام والصحف المحلية على مدى أهمية تجسيد التوجيهات الصائبة لفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية - حفظه الله - الخاصة بمنح الشباب في محافظة شبوة ما يقارب ٤٠٠ قطعة أرض سكنية أسوة بغيرهم من شباب الوطن اليمني الذي سيتم صرف قطع الارض السكنية لهم تمهيدا لمساعدتهم على اقامة بيوت سكنية تخصهم ضمن إطار المخطط المعتمد من قبل الجهات الرسمية التي تحرص على تزويد هذه المخططات السكنية بكل مقومات البنى التحتية من الخدمات الأساسية بشكل منظم وسليم يواكب عصر التحديث التنموي في الوطن ..

ولا شك ان مثل هذه الخطوة الايجابية التي ستلبي متطلبات الشباب سيتم تنفيذها على الواقع العملي قريبا حيث سيكون لها أكبر الأثر الطيب في نفوس كافة هؤلاء الشباب الذين يدركون ان ذلك الأمر هو من أهم الهموم التي تنتاب عقولهم ، بل إنها صارت ليلا ونهارا شغلهم الشاغل الذي يؤرق أذهان كل منهم خصوصا ممن يدخلون القفص الذهبي الذي يكلف الشباب بتحمل المسؤولية الأسرية وهذا ما يفضله أغلب الشباب من خلال زواجهم المبكر .

لا أخفي قولاً في هذا الوقت كشخص صحفي من فئة الشباب الصحفيين المتواجدين على خارطة المحافظة الذين يسهمون في مضمار العمل الصحفي لخدمة المجتمع وايضاح الحياة المزدهرة هنا وهناك من واقع الرؤية الحقيقية لمدى التطور والتحديث الذي شهدته هذه المحافظة مقارنة بالأمس وعلى صعيد كافة جوانب الحياة اليومية التي هي ماثلة للعيان والشواهد كثيرة .

وحتى لا نتوسع في الحديث خارج نطاق الموضوع الذي قد وجب علي اليوم ان أشير إليه ، والذي يتمثل في حجم المعاناة التي تواجه البعض منا من عدم الحصول على السكن داخل عاصمة المحافظة بحكم الازدحام السكاني للهجرة من الريف الى المدينة لكثير من المواطنين والشباب ، الأمر الذي جعل لدي قناعة تامة بانه قد أصبح حصولي على امتلاك السكن الشخصي المناسب لأستظل فيه هو من الاحلام الصعبة التي لا يمكن ان تتحقق لي في ظل ارتفاع ايجار السكن وكذلك هيجان العقار الذي يجعلني ايقن شئت أم ابيت بعدم الحصول على قطعة أرض سكنية خاصة في عنق ضمن مخطط سكني معتمد وخال من الشوائب حتى اتمكن من الاستقرار فيه بهدوء تام وانعم بالاستقرار النفسي الذي يسهم في دائرة الروح والوجدان بمزيد من النجاحات المستمرة في إطار العمل اليومي الذي دائما ما يتمناه الشخص لنفسه ولجاره ووطنه يوهج العطاء الحقيقي والتعاون الجاد في دائرة الفعل الشبابي والأهلي لبناء الوطن .

ومن هنا فانه لابد اليوم ان أشير الى ضرورة التأكيد الجازم في الحرص على روح هذا التعاون المطلوب من خلال العمل المشترك بروح الفريق الواحد الى جانب قيادة المحافظة التي يقودها وجود الشاب النشيط الاخ علي محمد المقدشي محافظ شبوة رئيس المجلس المحلي الذي يجسد توجيهات فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية - حفظه الله - تجاه الاهتمام بالشباب وتلبية طموحاتهم ومتطلباتهم الحياتية في عصر التعليم والتطور الاجتماعي الذي يتطلبه الشباب اليوم لصناعة الغد المشرق بنور البقاء والاستمرار في النجاحات العملية التي لا يمكن لها ان تتحقق إلا من خلال روح التعاون وتذليل كافة الصعوبات والمعوقات التي قد تبرز لا سمح الله فيما يتعلق بتنفيذ العمل على الواقع في الميدان لاسقاط المخططات السكنية للشباب وصرف الأراضي لهم بصفتهم شباب الغد ومن فلذات أكبادنا الذين يرسمون الصورة المشرقة لتاريخ وحضارة الأباء والاجداد والأهالي والمشايخ والاعيان والشخصيات الاجتماعية والجهات الرسمية القائمون على شؤونهم من خلال صياغة الابداعات والابتكار المعرفي في العصر الحديث وتدوينها بصورة مشرفة تليق بحاضرنا اليوم.

وحتى لا نسرف على أنفسنا وعلى شبابنا في هذه المحافظة فانه قد وجب اليوم على كل شخص فينا من الاهالي والوجهاء والاعيان والشباب ان يلحظوا بنظرة واحدة حجم التطورات والتحولات الجارية في البناء العمراني والتنموي وتحديث البنية التي تشهدها محافظة حضرموت وعدن وبقية المحافظات اليمنية الأخرى التي تواكب وتتباهى بمدن عالمية في كافة الجوانب بفضل الرعاية والاهتمام لفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية - حفظه الله - الذي رسخ دعائم هذه المنجزات العملاقة والمشاريع الهامة في كافة القطاعات تقديرا إلى مثالية أهلها وابنائها على خلق روح الأمن والاستقرار والتعاون في ما بين افراد المجتمع التي تزدهر فيه التنمية اليوم من خلال ترسيخ العلاقة الطيبة ما بين أبناء المجتمع بعيدا عن الحقد الكراهية والاقتتال وخلق المشاكل في ما بينهم التي تسيء الى سمعة الأهل والوطن .

وكما نرى حضرموت اليوم تكاد ان تصبح مركزاً تجارياً دولياً على مستوى العالم وهو ما نطمح إليه ان نصل غدا بهذه المحافظة خاصة انها تمتلك المقومات نفسها لإنجاح كافة المشاريع الاستثمارية بكل انواعها التي تسعى الدولة دائما الى تشجيع المستثمرين على انشائها وتقدم لهم يد العون والمساعدة والرعاية والاهتمام بكل متطلباتهم لغرض تحقيق الغايات المطلوبة في البناء التنموي الهادف الى زيادة الرقي بالمجتمع .

مفارقات الزمان والمكان والأهداف
بين العولمة الأوروبية السابقة والعولمة الأمريكية القادمة

سعيد محمد سالمين

لم تظهر فكرة العولمة الحديثة إلا في العصر الحديث الذي استهلته أوروبا بالكشوفات الجغرافية العالمية في القرن الخامس عشر الميلادي ، ثم اتبعته بالاستعمار القديم الذي اكتملت حلقاته في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي ، واستمرت حتى بعد منتصف القرن العشرين .. ذلك الاستعمار القديم هو الذي وضع الحدود السياسية الجغرافية للدول بقصد ترسيم نصيب كل دولة أوروبية من الغنيمة وليس بأي حال من الاحوال من أجل تجسيد السيادة الوطنية كما نصت القوانين الدولية عليه فيما بعد .

وعندما بسطت الدول الأوروبية سلطانها على الدول الأخرى أعلنت بوضوح ان أهداف الاستعمار تتفاوت فيها الدوافع ، فهي حينا من أجل (تنصير) المناطق الوثنية في العالم ، وحينا آخر لأجل (منع تجارة الرقيق) ، أو نشر الحضارة والعلم ، ولكن قبل كل هذا كانت الأهداف التجارية والاقتصادية هي قمة تلك العولمة القهرية ، فالشركات التجارية الكبرى لجميع الدول الأوروبية المستعمرة كانت قد دخلت الهند واندونيسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وبدأت التعامل مع المواد الخام وفتح الأسواق للانتاج الصناعي الأوروبي ، ثم بعد ذلك مهدت هذه الشركات التجارية الكبرى الطريق للغزو العسكري والسيطرة السياسية لدولها في تلك المستعمرات .

لقد فرضت الدول الأوروبية عملية (الأوربة) وكذلك عملية (التغريب) وكلتا العمليتين تمت تحت ستار عملية التحديث ونشر العلم والحضارة .. وقد غطت هذه العمليات الحضارية الثلاث كل نواحي الحياة في الدول المستعمرة ، بدءاً بصياغة فكرها السياسي وتنظيم نشاطها الاقتصادي ، مروراً بمدارسها الإدارية وانتهاءً باساليبها التربوية التعليمية .

إن سلطان هذه الانماط الحضارية الأوروبية على الدول النامية جعل هذه الدول تظل بعد استقلالها تحت الهيمنة الحضارية والاقتصادية والسياسية للدول الغربية ، وهذا ما يعرف في أدبيات العلوم الاجتماعية والسياسية بمصطلح (التبعية) .

الا يبدو ان الاستعمار القديم وما أعقبه من تبعات حضارية قد أوجد عولمة سابقة أشد قوة وأكثر قسوة وأسوأ اثراً من العولمة القادمة التي يتخوف منها الكثيرون ؟

فالعولمة السابقة اخترقت أراضي الآخرين بقوة السلاح والاحتلال والحكم المباشر بل والاستيطان في بعض الحالات ، الأمر الذي مكنها من غرس نظم الحضارة الغربية المادية والمعنوية بالأساليب المباشرة ، أما العولمة القادمة فانها تستأذن حتى الدول الضعيفة والمستضعفة والتابعة في الدخول إليها عبر الاتفاقات الدولية والمنظمات العالمية وشبكات الاتصال ونظم المعلومات .

وفي هذا اعتراف بالجانب الآخر يمكن الاستفادة منه وهو ما لم يكن متوفراً في الهيمنة الاستعمارية السابقة .

غير ان الرأسمالية الغربية التي كانت المحرك الأساسي لانتشار الاستعمار القديم ، ستعود وهي أكثر قوة تحت مظلة العولمة القادمة لذلك فان سؤالاً مهماً سيظل يلح باحثاً عن اجابة وسط هذه التناقضات والصراعات غير المتكافئة:

هل اقتحام الحدود السياسية الجغرافية للدولة عبر اساليب التعولم المستحدثة سيجعل واجهات العولمة صراعاً تربوياً تعليمياً ضد مكونات الوطن الذاتية وخصوصيته ، وتتأكد (نهاية الجغرافيا) بمفهومها الوطني التربوي التعليمي ؟ وذلك بناءً على ما يهدف إليه التقرير التربوي الأمريكي بان الجغرافيا ستصبح أداة تكوين المواطنين العالميين في الدولة المهيمنة على تيار العولمة ليشاركها مواطنوها النظر من جميع دول العالم ؟

إن الصراع الثقافي التربوي التعليمي بين جغرافية الوطن وجغرافية العولمة لم تتضح معالمه بعد .. مثلما لم تتضح في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية الأخرى ، بسبب الاختلافات العميقة لهذه المجالات على مستوى دول العالم .

وعلى الرغم من وضوح المعالم الاقتصادية والتجارية للعولمة القادمة فان تلك المجالات التي لم تتبلور بعد ، دفعت أكبر مفكري العولمة مثل (انتوني فيديز ، وجون مايكلثويت ، وادريان وولدرج) للاعتراف في احدث مؤلفاتهم ان الدولة يجب ان تبقى اللبنة الاساسية في البناء العولمي الجديد بسبب الخصوصية الثقافية والسياسية والاجتماعية لكل دولة والتي تجعل قدرات التجارب تتفاوت في التعامل مع العولمة الأمريكية .

ولهذا ، فان اختراق الحدود الجغرافية السياسية للدول ، حتى في المجال الاقتصادي التجاري وحده ، ناهيك عن المجالات الأخرى ، يعد اختراقاً لحقوق تلك الدول باعتبار ان القوانين الدولية تمنح كل دولة الحق المطلق في إدارة شؤونها وحماية خصوصيتها ، وتبقى قدرة كل دولة للوقوف امام تحديات العولمة الطاغية ، متوقفة على درجة تماسكها الوطني .

لان العولمة القادمة تتطلع - خلال القرن الحادي والعشرين - الى فرض نظام اقتصادي واحد على العالم بالقوة وعبر الشركات العابرة للقارات والمتعددة الجنسيات، وذلك للاستفادة من خيرات الشعوب وثرواتها الأولية ، وتصريف المنتوجات الصناعية الأمريكية والأوروبية في أسواق مفتوحة لها في دول العالم كله بدون عراقيل جمركية أو حواجز جغرافية سياسية ، ومنافسة الاقتصاد المحلي في كل دولة، وسيطرة النموذج الثقافي الواحد ، وتغييب الثقافات المحلية وتذويبها في ثقافة سائدة .

كما تسخر العولمة الأمريكية كل وسائل الإعلام العالمية للترويج للنظام العالمي الجديد ، ونشر قيم الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الانسان في كل دول العالم ، مستخدمة في ذلك وسائل الاتصال والتوصيل مثل الحاسوب وشبكة المعلومات العالمية (الانترنت) والبريد الالكتروني والقنوات الفضائية المتعددة الأغراض .

ويزعم دعاة العولمة القادمة ان الشباب ستتاح له كثيراً من فرص العمل ، وان العالم سيكون موحداً وستزول الحدود الجغرافية السياسية بين الشعوب ، وسيصبح العالم كله قرية صغيرة يحكمه اقتصاد واحد ، وتسوده ثقافة واحدة .

وخلاصة القول ، ان مثل هذه الدعوة ليست إلا وهم يستحيل تحقيقه ، لان شعوب العالم تسعى دائما الى صون موروثها الثقافي ، وتحرص على تأكيد هويتها ، وتحقيق مدى تميزها عن الشعوب الأخرى ، وإيمانها بتعدد وتنوع الثقافات واختلافها في العالم كله .

ولكن إذا كانت الوطنية التي ينبغي ان تحمي الدولة من تغوّل وجشع العولمة القادمة ، كائناً هلامياً ، فستكون مهمة العولمة يسيرة في ان تتمدد اقتصادياً كما يشاء لها رأسمالها الغربي ، وأن تتمدد سياسياً وثقافياً كما يريد لها صناع القرار الإعلامي والسياسي العالمي ، عندئذ تختفي أهداف الجغرافية التربوية الوطنية ، وتعود الجغرافيا قائمة على التقسيمات الإقليمية الكبيرة للمناطق العالمية ، كما رآها الجغرافيون المسلمون في العصور الوسطى أمثال الحموي والادريسي وابن حوقل وغيرهم ، كما تريد العولمة الأمريكية أن تراها في القرن الحادي والعشرين .

مدرسة البساتين خارج نطاق التغطية

حسين عولقي

تأسست مدرسة البساتين في العام الدراسي ٩٢ / ٩٣م وكانت المدرسة عبارة عن بضعة فصول دراسية في الهواء الطلق وعليها ستائر من القماش وأسمال بالية ، وكانت الفصول تضم مجموعة من أطفال الصومال اللاجئين وبعض اليمنيين العائدين من المهجر وينتمون إلى الأصل اليمني .

في عام ١٩٩٤م أصبحت المدرسة شبه رسمية عندما زارها الأستاذ / علي حسن الوريث " المدير العام لمكتب التربية والتعليم – عدن / آنذاك " وشكل للمدرسة لجنة تربوية تشرف عليها مكونة من إدارة التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية ووزارة التأمينات ، وكان من أعضائها فقيد التربية ، الأستاذ / فيصل كبشي ، وكذلك الأخ / حميد القباطي ، كما تكونت إدارة المدرسة من الأساتذة / عمر أحمد مبارك (مديراً) وعلي بن بشر (نائباً) .

كما أنتدب للمدرسة بعض الموجهين التربويين ليقوموا بتدريس المواد الأساسية وتم تعيين بعض المدرسين الأكفياء الذين صرفت لهم حوافز وعلاوات من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين .

هذا وبعد أن وصل عدد الطلبة والطالبات فيها إلى (٥٢٠) طالباً وطالبة تم استئجار (براق) يضم مجموعة من الفصول الدراسية .

وفي العام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١م تم بناؤها الحديث الذي هي عليه اليوم وذلك بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية عبر المنظمة السويدية لرعاية الأطفال ، حيث وصل عدد طلبتها إلى ما يقارب ثلاثة آلاف طالب وطالبة ، حيث يشكل (٧٠٪) منهم من أصل يمني والبقية من أبناء الصومال اللاجئين وموزعين على مراحل التعليم الأساسي (١ – ٩) .

أما المدرسون فأغلبهم يتقاضون مبالغ رمزية من المفوضية السامية والقليل منهم يتبعون إدارة التربية والتعليم في المديرية ، كما لا يزال فيها عدد من المتطوعين للتدريس في انتظار تعيينهم بشكل رسمي .

جهود الإدارة المدرسية

تعاقبت على إدارة المدرسة بعض الشخصيات التربوية التي لم تستقر غير فترات بسيطة ، حتى تم تعيين مديرها الحالي الأستاذ / خالد مقبل الذي لوحظ أنه يتمتع بنشاط غير عادي وذهن متفتح أستطاع من خلاله أن يجذب انتباه بعض أولياء الأمور والمنظمة السويدية الذين سارعوا إلى تقديم الاسهامات والدعم اللا محدود من أجل تنفيذ المخططات الايجابية والابداعات التي قامت بها المدرسة وذلك من خلال إيصال شبكة المياه والكهرباء بجهود ذاتية ومبادرات من قبل إدارة المدرسة وطلبتها ، إلى جانب التشجير وبناء ناد ثقافي ، رياضي وإدخال الكمبيوتر مع بعض الأدوات والأجهزة الرياضية .

الاحتياجات

بعد هذه الجهود الطيبة التي بذلتها وتبذلها إدارة المدرسة ، بقي على إدارة التربية والتعليم أن تنظر إلى المدرسة بعين العدل والإنصاف أسوة ببقية المدارس الحكومية ، حيث يوجد في المدرسة مختبر متكامل البناء تنقصه الأدوات والأجهزة المخبرية حتى تتم العملية التعليمية فيه بصورتها الصحيحة بدلا من التعليم النظري للمواد العلمية الذي لا يجدي نفعاً ، والمدرسة تتطلع إلى اليوم الذي ترى فيه المختبر وقد أكتمل بناؤه وتجهيزه وتم العمل فيه كبقية المختبرات .. أما المعلمون فهم بحاجة إلى دورات تأهيلية حيث من الملاحظ أن إدارة التربية والتعليم تقوم بتأهيل المعلمين التابعين والمعنيين من قبل إدارة التربية فقط ، أما البقية فهم غير معنيين بالأمر كونهم يستلمون مرتباتهم من قبل المفوضية السامية ، التي يعلم الله إلى متى ستبقى على هذا الحال وعليه فإن المدرسين والمدرسات يناشدون مكتب التربية والتعليم في عدن تضمهم إلى كادر وزارة الخدمة المدنية كونهم مؤهلين.

إعلان

مسؤولية الأمن وسلامة الملاحة في البحر الأحمر

مصطفى عبدالقادر

تقرير علاقة بلادنا مع دول القرن الأفريقي المطلة على البحر ينبع في الاساس من حرص اليمن الهادف إلى جعل منطقة البحر الأحمر خالية من اية احتمالات تعكر صفو البيئة البحرية وخدمة الملاحة الدولية وهو بعد إنساني تهدف اليه اليمن فمنذ وقت بعيد ظلت اليمن تدعو الدول المطلة على البحر الأحمر إلى بذل الجهود التي من شأنها تجنيب منطقة البحر الأحمر من والتلوث البيئي والقرصنة البحرية والعبث بالثروة البحرية وهو ما يصب في خدمة الإنسانية في مياه البحر الإقليمي ، لتسهيل وتامين حركة المواصلات والاستفادة القانونية في أعالي البحار للجميع بسلام .. ومن هذه الزاوية تتواصل اللقاءات والزيارات والتي كانت آخرها الزيارة التي قام بها الرئيس الإثيوبي الصديق إلى بلادنا التي تأتي من أجل تعزيز علاقة الصداقة وحسن والجوار وفي مقدمتها العمل المشترك في الجانب الأمني للحفاظ على سلامة الملاحة البحرية في البحر الأحمر .